

القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨

الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨



• ...
٢ -

• ...
١ -

:-

• ...
٣٦٨

:-

• ...
٣٦٨

• ...
:-

- ٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتلاوة أقوال شهود النيابة المتمثلة بشهادة الشاهد المشتكية والمشتكية رغم التحفظ عليهما .
- ٤- أخطأت المحكمة في قرارها بعدم التعرض لكامل ملف القضية فهي لم تأخذ وتعال عدم أخذها لتقرير الطب ولا لعينات المختبر .
- ٥- أخطأت المحكمة في قرارها بعدم الأخذ بإسقاط الحق الصادر عن ولي المشتكية القاصر أمام المدعي العام .
- ٦- أخطأت المحكمة حيث جاء قرارها لا يتفق والأصول والقانون وغير معمل وغير سليم ومتناقض مع بعضها البعض ولم يُبنى على أساس قانوني سليم .
- ٧- أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بدفوع واعتراضات ومرافعات المميز ولم تتطرق لها في القرار مما يجعل القرار مشوب بعيب عدم التعميل ويكرر المميز دفوعه واعتراضاته ومرافعاته .
- ٨- محكمتكم صاحبة الاختصاص للنظر في هذا الطعن .
- لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
- بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .
- بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٧ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية وراعية

علاقة وكان المشتكى عليه يصطحبها بواسطة باص إلى مناطق مختلفة في مدينة السلط وي داخل الباص يقوم بتقبلها على فمها والتعيس على صدرها ومختلف أنحاء جسمها بعد تشليحها ملابسها ويضع قضيبه في مؤخرتها وقد كرر هذه الأفعال بحدود ثلاث مرات وفي أحد المرات قام المشتكى عليه بتشليح المجني عليها ملابسها ووضع قضيبه المنتصب على فرجها من الأمام وقام بتحريكه على فرجها بقصد موافقتها إلى أن استمنى على فخذها وقبل حوالي شهر من تاريخ هذه الشكوى وأثناء أن كانت المجني عليها تسهر في نادي تعرفت على المشتكى عليه الأول الذي اصطحبها بواسطة سيارته الخاصة إلى شقة مفروشة في منطقة صويلح وهناك شلح ملابسها وقام بتشليح المجني عليها ملابسها بالكامل وأدخل قضيبه المنتصب في مؤخرتها ثم قام بوضع قضيبه المنتصب في فرج المجني عليها من الأمام رغماً عنها بعد أن وضع يده على فمها لمنعها من الصراخ فاضاً بذلك بكارتها حيث شعرت المجني عليها بألم شديد وشاهدت الدماء تتزف من فرجها وظل يحرك بقضيبه إلى أن استمنى وكان يستخدم الراقى الذكري (كندم) وبعد ذلك أخذها إلى منطقة شارع الجامعة الأردنية وتركها هناك حيث ألفت الشرطة القبض عليها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى واستمعت إلى أدلتها وبياناتها وبعد أن استكملت إجراءات التقاضي أصدرت حكماً رقم (٢٠٠٦/٩٣٩) بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٩ وتوصلت فيه إلى اعتناق الوقائع التالية وتتخلص بأن المجني عليها (مواليد ١٩٨٩/٧/١) وقبل حوالي ثلاثة أشهر من تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤ قد تعرفت على المتهم أمام المدرسة وخرجت معه في باص كان معه والباص مظل إلى مناطق في السلط وكان في الباص فرشه حيث كان المتهم يقوم بتشليح المجني عليها كامل ملابسها ويقوم بتقبلها على فمها وصدورها وكامل أنحاء جسمها برضاها وموافقتها وكان يقوم بوضع قضيبه في مؤخرتها وقد كرر هذا الفعل معها ثلاث مرات بدأت الطريقة بأوقات مختلفة برضاها وموافقتها وقد كانت المرة الأخيرة قبل يوم من تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤ حيث رافقته في الباص إلى منطقة السلط وعلى الفرشة الموجودة داخل الباص قام بوضع قضيبه في مؤخرتها واستمنى على الفرشة وبدأت اليوم أقدم المتهم على وضع قضيبه على فرج المجني عليها من الخارج وقام بتحريكه إلى أن استمنى على فخذها ولم يدخل قضيبه في

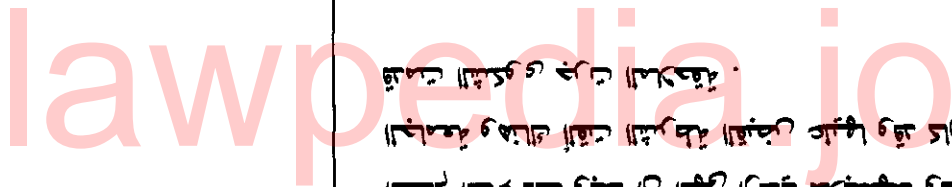
සඳහා විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විශේෂයෙන්ම මෙහි දැක්වෙන පරිදි විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය.

2. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය.

විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය.

විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය.

විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය.



විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය. විවේචනාත්මකව සලකා බැලිය යුතුය.

إن ما قام به المتهمان من أفعال مادية اتجاه المجني عليها المولودة بتاريخ ١٩٨٩/١/١ والبالغ عمرها وقت تلك الحادثة بحدود سبعة عشر عاماً وهي إقدام المتهم على إدخال قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليها في الباص الذي كان يقوده بعد شلح كل منهما لملايبسه إلى أن يستمي وقد كرر معها هذا الفعل ثلاث مرات في أوقات مختلفة وإقدام المتهم على إدخال قضيبيه المنتصب في مؤخرة المجني عليها المذكورة بعد مرافقتها له إلى الشقة التي كان قد استأجرها بعد أن شلح كل منهما ملايبسه إلى أن استمي ...

هذه الأفعال الصادرة عن المتهمين بوصفها المتقدم خدشت عاطفة الحياة العرضي لدى المجني عليها لكونها استطلت إلى عورة من جسمها يحرص سائر الناس على سترها وعدم التفريط بها إلا أن محكمتنا تجد أن تلك الأفعال التي آتاها المتهمين بحق المجني عليها كانت قد تمت برضى وإرادة المجني عليها وموافقها وبدون عنف أو تهديد وحيث أن المجني عليها سن موليد ١٩٨٩/١/١ وإن عمرها بتاريخ تلك الأفعال بحدود سبعة عشر عاماً فتكون والحالة هذه قد تجاوزت سن الحماية القانونية وبالتالي تكون أفعال المتهمين تلك لا تشكل جرمًا ولا تستوجب عقاباً مما يتعين الحكم بعدم مسؤوليتهم عن هذه التهمة .

٣. بالنسبة لجناية الشروع بمواقعة أنثى أكملت الخامسة عشر من عمرها ولم تكمل الثامنة عشر من عمرها طبقاً للمادتين ٢٩٤ و ٧٠ عقوبات المسندة للمتهم
بوضع قضيبه على فرج المجني عليها ربا من الخارج وقيامه بتحريكه إلى أن استمي على فخذها فإن فعله لا يشكل أركان وعناصر تلك الجناية المسندة إليه ذلك أن نية المتهم التي تستهدفها المحكمة من خلال ظروف الدعوى وملايساتها لم تنصرف إلى مواقعة المجني عليها بدليل إن المجني عليها لم تمنعه من ذلك وكان باستطاعته مواقعتها كما تستدل المحكمة على هذه النتيجة أن المتهم سبق وإن قام عدة مرات بممارسة الجنس معها من الخلف بموافقها وعليه وحيث أن هذا الفعل

قد تم برضا المجني عليها التي تجاوزت سن الحماية القانونية فإنه لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً مما يتعين الحكم بعدم مسؤولية المتهم عن هذه الجناية.

ثانياً وتأسيساً على كل ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي:-

أولاً : عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهمين عن جناية هتك العرض المسندة

إليهما في مستهل هذا القرار .

ثانياً : - عملاً بالمادة ٢/٣٢٦ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جناية الشروع بمواقعة أنثى أكملت الخامسة عشر

من عمرها ولم تكمل الثامنة عشر منه المسند إليه في مستهل هذا القرار .

ثالثاً :- عملاً بالمادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الاغتصاب طبقاً للمادة ١/٢٩٢ عقوبات

وبدلالة المادة ١/٣٠١/ب من ذات القانون إلى جناية مواقعة أنثى أكملت الخامسة عشر من عمرها ولم تكمل الثامنة عشر منه طبقاً للمادة ٢٩٤ عقوبات ودلالة المادة ١/٣٠١/ب من ذات القانون وعملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريمه بهذه الجناية بالوصف المعدل

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ٢٩٤ وبدلالة المادة ١/٣٠١/ب من قانون العقوبات وضع المحرم بالأشغال

الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات وثمانية أشهر والرسوم .

لم يرتض المتهم بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً طالباً قبول الطعن التمييزي شكلاً لتقييمه ضمن المدة القانونية وفي الموضوع نقض القرار المطعون فيه للأسباب الواردة بالاحقة الصلح التمييزي والمشار إليها في صدر هذا القرار .

ولما كان هذا الحكم مميز بحكم القانون طبقاً لنص المادة (ج/١٣) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد رفع مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى أوراق هذه الدعوى إلى محكمتنا بموجب كتابه رقم (٢٠٠٩/٥٩٣) تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٧ مبدياً أن الحكم مستوفياً لجميع شروطه القانونية وأفعه وتسيباً وعقوبة ولا يشوبه أية شائبة وطلب تأييده .

وتقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية تحمل الرقم (٢٠٠٩/٤/٢) تاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٣ وطلب في ختامها رد التمييز وتأييد القرار المميز .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي نجد ما يلي :-

وعن السبب الثالث والذي ينصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتلاوة أقوال الشاهدين حسان أبو رمان والمجنى عليها رغم أن عنواتهما واضح ومفصل وسبق أن شهدا أمام المدعي العام وكرم المميز من حقه بمناقشة هذين الشاهدين .

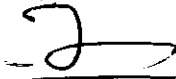
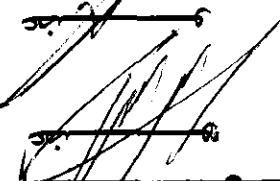
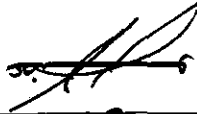
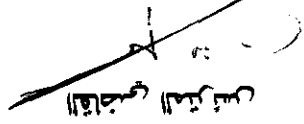
وفي هذا نجد أن المشرع وفي المادة (١/١٤٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أرسى قاعدة أصولية مفادها أنه لا يجوز للقاضي للجزائي أن يعتقد في تكوين عقيدته إلا على البيانات التي قدمت أثناء المحاكمة وتناقش فيها الخصوم بصورة علنية وأنه استثناء من هذه القاعدة الجوهرية أجاز في المادة (١/١٦٢) من القانون ذاته أنه إذا تعذر إحضار شاهد أدلى الشهادة في التحقيقات الأولية بعد حلف اليمين إلى المحكمة لوفاته أو عجزه أو مرضية أو غيابه عن المملكة أو لأي سبب آخر ترى معه المحكمة عدم تمكنها من سماع شهادته أن تأمر بتلاوة إفادته أثناء المحاكمة كهيئة صالحة للإثبات في الدعوى .

شهدا أمام المدعي العام

وحيث أن الشاهدين

ولهما عنوان واضح ومعروف وذكرنا هذا العنوان لدى المدعي العام عند سماع شهادتهما وأيضاً لدى الضابطة العلية حيث ذكرنا بأن عنواتهما (صوبلج - شارع

3.3 / 3





 3/0/1084

lawpedia.jo

.

.

